مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 9 تموز/يوليه 2015، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش

(الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك، السابعة مساء بتوقيت جنيف، العاشرة والنصف ليلاً بتوقيت دلهي، الثانية صباحاً من يوم 10 تموز/يوليه 2015 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/22*
Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن من شأن مواءمة السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بتجارة الخدمات في أفريقيا أن يسفر عن فوائد من حيث العمالة والنمو

جنيف *9 تموز/يوليه 2015* – يقول *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2015*[1] إن حسن تسخير تجارة الخدمات في أفريقيا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق فوائد كبيرة من حيث العمالة والنمو، في حين تتيح المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة على مستوى القارة فرصة فريدة من نوعها لمواءمة السياسات الوطنية والإقليمية بشأن تجارة الخدمات تحقيقاً لذلك الغرض.

وهذا التقرير، الذي يحمل عنواناً فرعياً "إطلاق طاقات تجارة الخدمات الأفريقية من أجل النمو والتنمية"، يقول أيضاً إن بناء انسجام السياسات في الخدمات المالية على مستوى القارة كفيل بإنعاش الإنتاجية الاقتصادية ويساعد على تقليص الفقر.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي، "يجب على أفريقيا أن تتدارك الخلل على مستوى سياسات تجارة الخدمات من أجل إطلاق طاقات هذا القطاع لتحقيق التحول الإنمائي والاقتصادي في القارة. وعلاوة على ذلك، فإن أثر وجود منطقة للتجارة الحرة على مستوى القارة لن يكون مفيداً لأفريقيا إلا إذا فُتح قطاع الخدمات بالتوازي مع التجارة في السلع. ذلك أن الخدمات، مثل النقل وخدمات التخزين، عناصر ضرورية للتجارة في السلع."

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.15.II.D.2, ISBN: 978-92-1-112888-8) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

ويقول التقرير إن إدراج موضع اتفاقية التجارة الحرة القارية قبل فترة قريبة جداً في جدول أعمال قمة للاتحاد الأفريقي عُقدت في حزيران/يونيه 2015 هو في حد ذاته فرصة فريدة من نوعها تتاح للبلدان الأفريقية لمواءمة سياسات الوطنية والإقليمية والعالمية الحالية بشأن تجارة الخدمات.

ويرى التقرير أن العديد من الخطط الإنمائية الوطنية تذكر تجارة الخدمات باعتبارها أداة محفزة للتنمية لكنها فشلت في ربطها بالخطط الإقليمية القائمة أو النُظُم المتعلقة بالخدمات في سياق تجمعاتها الاقتصادية الإقليمية.

وعلى سبيل المثال، أصبحت عدة بلدان مورداً كبيراً للخدمات الثقافية، مثل بوركينا فاسو، وإسناد العمليات التجارية إلى جهات خارجية، مثل كينيا والسنغال، لكن هذه القطاعات لم تدمج في الالتزامات التي قطعتها البلدان في منظمة التجارة العالمية.

وثمة مجال كبير آخر بيّنه التقرير، حيث تحتاج الحكومات الأفريقية إلى بذل جهود لمواءمة الأطر التنظيمية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف الحالية، هو قطاع الخدمات المالية.

ويقول التقرير، على سبيل المثال، إن من المهم للبلدان الأفريقية أن تبحث بمزيد من التوسع كيفية مواءمة لوائحها المحلية المتعلقة بالقطاع المالي مع اللوائح الإقليمية القائمة، لأن بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية يوجد لديها أصلاً بعض البروتوكولات تشمل جوانب من تكامل القطاع المالي و/أو الاستثمار على المستوى الإقليمي. وذلك هو الحال بالنسبة لاتحاد المغرب العربي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائي للجنوب الأفريقي. وتتوخى هذه البروتوكولات حرية تنقل رؤوس الأموال في مناطقها دون الإقليمية الخاصة بها ويحتاج الأمر إلى دمجها على النحو الملائم في السياسات والنُظُم الوطنية لكي يصبح تكامل الأسواق المالية واقعاً ملموساً.

فعلى المستوى الوطني، يوصي التقرير بإدماج تجارة الخدمات على النحو المناسب في الخطط الإنمائية الوطنية. ويتطلب ذلك بأن تسترشد عملية صياغة السياسيات بما تسفر عنه مشاورات تجرى على نطاق البلد بأسره مع جميع الجهات ذات المصلحة الرئيسية. أما على المستوى الإقليمي، فيلاحظ التقرير أن من الممكن تحقيق مزيد من الانسجام إذا ما أنشئت آلية لعموم أفريقيا تتيح استمرار التشاور وتنسيق البرامج والشواغل الإقليمية فيما يتعلق بتجارة الخدمات مما ينشأ ضمن التجمعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي.

.**.